عسكر: كلمة سمو الأمير خارطة طريق ونهج جديد لكويت الغد

قال النائب عسكر العنزي رسم سمو الامير في كلمته خارطة طريق ونهج جديد لكويت الغد من خلال الاعتماد على النفس وإيجاد مصادر دخل عديدة غير النفط ولذلك يجب على الجميع حكومة وبرلمان وشعب ان يضع تلك الرؤية موضع الاهتمام والسعي لتطبيقها من اليوم

هناك تحديات تواجهها الكويت وهذا ما أكد عليه سمو الأمير ويجب لمواجهة تلك التحديات ان نتعاون مع بعضنا كل في جهته وان نتحد ونقف صفا واحدا خلف قيادة سموه الحكيمة حتى نعبر هذه المرحلة الحساسة بنجاح

عسكر العنزي

الغانم: جلسة مجلس الأمة الأربعاء ورئيس الوزراء طلب عقدها بعد العيد وتأجيل النظر ببعض البنود

رياض عواد

أعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم أنه وبناء على التفويض الممنوح من المجلس إلى مكتب المجلس فقد تم اتخاذ قرار بالدعوة إلى عقد جلسة للمجلس في العاشرة والنصف من صباح الاربعاء المقبل ، مشيرا إلى أنه ينتظر ردا إيجابيا من رئيس مجلس الوزراء على هذه الدعوة .

واضاف الغانم في تصريح إلى الصحافيين انه بعد قرار الحظر الكلي بما له وما عليه فقد اجتمع مكتب المجلس أمس لبحث إمكانية عقد الجلسة من عدمها وكنت في تواصل مع سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الذي اقترح عقد جلسة بعد العيد لانشغال الكوادر الحكومية بمواجهة الازمة ،كما بين أنه بالنسبة إلى بعض البنود المطلوبة فهي قد تتطلب سحب الكوادر الصحية او الامنية ومن هم بالصفوف الاولى .

وذكر الغانم أنه وبعد الاستماع إلى كل وجهات النظر قرر المكتب عقد الجلسة وسيكون جدول اعمالها تقارير اللجان عن الاقتراحات وهي بواقع ثلاثة تقارير من اللجنة التشريعية ، اثنان منها مداولة ثانية وواحد يخص الاعلان الالكتروني ، بالاضافة إلى القوانين التي تم إقرارها بالمداولة الاولى في جلسة سابقة وهي تتعلق في التماس إعادة النظر ومخاصمة القضاء .

واضاف ان البند التالي سيكون لمناقشة الميزانية والبدائل التمويلية والتعاقدات المالية الحكومية أثناء أزمة كورونا ، ومن المنتظر ان يقدم ديوان المحاسبة عرضا عن الاجراءات الرقابية في الجلسة ويجب أن تكون الحكومة مستعدة للرد على أسئلة النواب ، فيما تم تخصيص البند الثالث لعرض الحالة المالية للدولة حتى يعرف ممثلو الامة وضع الحالة المالية وتأثيرات الازمة عليها .

وقال ان البند الرابع يخص طلبات التكليف والتمديد المقدمة من اللجان وأهمها التحقيق في تجار الاقامات وكما أعلنت سلفا فإن هذ الموضوع يجب أن تتم مواجهته إلى النهاية وهذا استحقاق علينا في الجلسة بتكليف المعنيين التحقيق في هذا الموضوع .

وأعرب الغانم عن أمله في تلبية مجلس الوزراء الدعوة للجلسة والحضور خصوصا اننا أخذنا في الاعتبار عدم إدراج البنود التي تتطلب سحب الكوادر الطبية ومن هم بالصفوف الاولى ، فهي جلسة تشريعية ورقابية ، وأتطلع إلى رد إيجابي من سمو رئيس الحكومة خلال اجتماع مجلس الوزراء غدا .

مرزوق الغانم

وأكد ان دور السلطة التشريعية منذ البداية كان مساندا وداعما بشهادة سمو الامير أولا ورئيس وأعضاء الحكومة ثانيا سواء خلال الاجتماعات التي تمت في مكتب رئيس المجلس أو مكتب المجلس ونتطلع إلى استكمال هذه الجهود في الجلسة المقبلة فنحن نعمل بتنوازن فلا نريد إعاقة الاعمال الحكومية وفي الوقت نفسه لا نريد تغييب الدورين الرقابي والتشريعي .

من جانب آخر قال الرئيس الغانم «بالاصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء المجلس فقد استمعنا بكل اهتمام إلى كلمة سمو الامير بمناسبة العشر الاواخر وما تضمنته من مضامين مهمة جدا تعتبر خارطة طريق في مواجهة هذه الجائحة وأزمة كورونا ونعاهد صاحب السمو اننا سنكون متعاونين كسلطتين تشريعية وتنفيذية وسنكون أول المطبقين لخارطة الطريق ونجدد شكرنا واحترامنا وتقديرنا لدعم سموه لكل السلطات في مواجهة الازمة التي نسأل الله ان نخرج منها منتصرين .

«الصحية» توافق على استثناء الكويتيين من تعديلات قانون العمل في القطاع الأهلي

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل أمس مسودة مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي، بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل وفريق الوزارة ومسؤولين عن ثلاث نقابات.

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح صحفي بمجلس الأمة عقب الاجتماع إن اللجنة اطلعت على ملاحظات الحكومة والنقابات ولم تكن هناك إضافات جديدة عن السابق ولم تتم معالجة موضوع حماية العاملين الكويتيين. وأضاف حماد أنه تقدم بتعديل على مشروع الحكومة بإضافة مادة 4 جديدة «تنص على ان يستثنى من احكام هذا القانون من تسري عليه احكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم 61 لسنة 1976.

وأكد أن بهذا التعديل سيكون هناك حماية للمواطنين، ولا يمكن للتجار تخفيض رواتبهم او منحهم اجازة مفتوحة، لافتا الى ان التعديل حاز على موافقة قيادات النقابات الذين حضروا اجماع اليوم إضافة إلى موافقة أعضاء اللجنة الصحية، وفي انتظار وصول المشروع الحكومي الأصلي.

وفيما يخص انتشار فيروس كورونا وتعامل وزارة الصحة معه قال حماد إن هناك شكاوى تصل اللجنة من المواطنين بعدم توفر أسرة لهم بالمستشفيات وآخرها اتصال للتو أتى من مواطنة بمنطقة الجهراء تشتكي من ذلك لاسيما انها مصابة منذ 4 أيام بهذا الفيروس ومازالت تقطن بيتها بالرغم من ان لديها مشاكل في الرئة. وأكد حماد أنه بدوره قام بالاتصال بوزير الصحة لكي يتم نقل السيدة إلى المستشفى، مضيفاً «نحن لا نريد الإكثار من الاتصالات بالوزير وعليه إصدار تعليماته بالاهتمام بالمواطنين ونقلهم للمستشفى وتوفير أسرة لهم بأسرع ما يمكن».

جانب من احتماع الصحية

وقال إن عدد الإصابات أمس وصل الى 1065 حالة بفيروس كرونا ، متسائلا هل استوعب وزير التربية هذا الرقم ام لا ؟ .

وطالب حماد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد أن يعطي امراً مباشراً بتعطيل العام الدراسي أسوة بدول الخليج، على ان يكون الطلبة من المرحلة الأولى الى الحادية عشر ناجحون، ومن هم في الصف الثاني عشر تعتمد لهم نتيجة الكورس الأول، خصوصاً ان الإصابات في تزايد. وأوضح حماد أنه بالنسبة للمدارس الخاصة هناك عريضة تخص 6200 ولي أمر تقدموا بشكوى إلى وزارة التربية بعدم قدرتهم على سداد الرسوم الدراسية ولكن المدارس الخاصة أجبروهم على الدفع حتى لا يرسب أبنائهم. واختتم حماد تصريحه بالقول «إن مسؤولية تعطيل العام الدراسي تخص رئيس الوزراء وعليه الإسراع باتخاذ هذا القرار خصوصا مع زيادة حالات الإصابة بفيروس

«المالية»: تعديلات على 3 مواد رئيسية ترجئ التصويت على قانون «الإفلاس»

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس مشروع قانون الإفلاس، وتكليف المجلس لها بمتابعة الاجراءات الحكومية لحماية الاقتصاد الوطني خلال أزمة كورونا، فيما ارجأت مناقشة قانون الاستبدال بناء على طلب وزير المالية.

وأوضحت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح بمجلس الأمة ان البند الأول في اجتماع أمس تعلق بقانون الافلاس االذي تقدمت به الحكومة ويتكون من 305 مواد، مشيرة الى ان اللجنة انتهت من دراسة القانون ولم يبقى 3 مواد رئيسية».

واضافت انه «كان من المفترض ان يتم التصويت عليه غير ان التعديل على 3 مواد رئيسية في هذا القانون ارجأ عملية التصويت حتى يتم استدعاء وزير التجارة مع مكتبه الفني للمناقشة حول تلك المواد».

واعتبرت الهاشم ان مناقشة المشروع كانت ضرورية لارتباطها بالازمة الحالية وتاثر اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وما فوق المتوسطة اضافة إلى تأثر شركات بلغ عمرها عشرين وثلاثين سنة. وبينت ان البند الثاني على جدول اعمال اللجنة تعلق بالتعديلات التي انتهت اليها اللجنة في تقريرها الثاني التكميلي رقم 24 الخاص بالاستبدال،

مشيرة الى ان وزير المالية اعتبر ان مناقشة تعديلات الاستبدال لا تمثل اهمية في ازمة كورونا وطالب بالتركيز على القوانين المتعلقة بازمة كورونا ولم يحضر فريق التأمينات وبالتالي لم يتم مناقشة هذا البند على ان تناقش في اجتماع لاحق.

واضافت ان البند الثالث تعلق بتكليف المجلس للجنة في جلسة 24 مارس الماضي بالمتابعة مع الحكومة ما يخص اجراءات ازمة كورونا لحماية الاقتصاد الوطني وانعاش القطاعات الاقتصادية والتجارية والاجراءات الاحترازية المتخذة لتأمين الحد الادنى للدخل للاسر الكويتية بالاضافة الى الدعوم ومساعدات الشؤون.

واشارت الى ان اللجنة تلقت شرحا مسهبا في هذا الجانب من وكيل وزارة المالية صالح الصرعاوي ومحافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل بصفته رئيس اللجنة التحفيز الاقتصادي.

صفاء الهاشم